

المسألة الجزائرية في ظل حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مع مشروع بلوم - فيوليت ١٩٢٦-١٩٣٨

الدكتور إبراهيم مهديد

قسم التاريخ

جامعة وهران - السانيا

تمهيد:

رأت مختلف الأوساط الجزائرية والاتجاهات الوطنية مع ارتقاء الجبهة الشعبية إلى رئاسة الجمهورية، فاتحة عهد جديد بالنسبة لهم معتقدين في إصلاحات سياسية كبيرة، خصوصاً بعد أن اطلع الرأي العام على وجود "موريس فيوليت" (Maurice Viollette) داخل الحكومة كوزير للدولة.

كان فيوليت قد تقدم عام ١٩٣٣، باقتراح قانون إلى مجلس النواب الفرنسي ينص على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المدنية والعسكرية من المسلمين، وعلى منح المسلمين الجزائريين عموماً بعض الحريات بصورة تدريجية، والبرلماني "فيوليت" والحاكم العام السابق للجزائر كان قد أشار في كتابه "هل تحيي الجزائر" ^(١)، "أن تجربة ١٩١٩ أظهرت أن الجزائريين الذين حصلوا على حقوق المواطن الفرنسي لم يتخلوا عن دينهم ولا عن وسطهم المسلم... بل حافظوا على تقاليدهم وعاداتهم القديمة... ونستطيع أن نؤكد بشكل عام، أن التجنس كان يلتمس لفائدة وظيفية أو مهنية بالدرجة الأولى" ^(٢).

وبناءً على هذا الواقع، وضعت الحكومة اليساريين بوجود "ليون بلوم" -موريس فيوليت" في الحكم، مشروعاً مطوراً لمشروع ١٩٣٣، تجاوباً منها مع الحركة المطلوبة التي مثلها المؤتمر الإسلامي الجزائري من جهة، والوضع العام المتوتر في الجزائر من جهة ثانية، ووجود هذين السياسيين في الحكم، كان يعكس حتماً تقديم مشروعهما السياسي للمناقشة في البرلمان، وهو المشروع الذي ينويان تطبيقه في صالح بعض الفئات من الرعايا الفرنسيين في الجزائر^(٣)، لتمارس الحقوق السياسية الممنوحة للمواطنين الفرنسيين، دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية.

ويتطرق مشروع "دبلوم - فيوليت" إلى نقطتين جوهريتين وهما:
أولاً: ارتقاء المسلمة إلى المواطنة الفرنسية؛ وقدرت بـ ٢١٠.٠٠٠ شخص^(٤).

ثانياً: ممارسة الأهالي لحقوقهم السياسية.

وكان يعني هذا من ناحية، تمكين "الأهالي الجزائريين" من التحول للهيكل الانتخابي الموحد مع الفرنسيين.

١- قبول المشروع من طرف النواب المسلمين الجزائريين والشيوعيين:

ولقد أثارت عملية تقديم المشروع المذكور أمام البرلمان الفرنسي، حمية جميع الأحزاب والمنظمات السياسية على مستوى الجزائر، الوطنية منها والأوروبية، وكان لموقف المعمرين الفرنسيين المعارض والمقاوم للمشروع، وهم الذين رأوا فيه الخطر الداهم الذي يهدد وجودهم، والوسيلة التي تمكن "الأهالي" بأن يغمروا كل الهياكل الانتخابية الموجودة. كان لهذا الموقف أكبر الأثر لاقتراب النواب المسلمين من تشكيلات الجزائريين التابعة للمؤتمر الإسلامي والتي جندت قواها مؤدية للمشروع طيلة شتاء ١٩٣٧.

وعلى مستوى عمالات الجزائر الثلاث (وهران، العاصمة، قسنطينة)، فلا يمكن تمييز الرأي العام الجزائري هناك عن موقف الفئات الاجتماعية والاتجاهات السياسية الجزائرية فيما يخص التأييد للمشروع وما أثاره من اندفاع حماسي عندهم^(٥). ونفس الحماس والتأييد تلقاه بشكل عام عند الأحزاب والمنظمات اليسارية الأخرى، والتي تشكل "التجمع الشعبي" (Le Front Populaire) على مستوى عمالة وهران. ولذلك لا بدّ من إثارة الصراع حول هذا التأييد، أو الرفض أو التحفظ، من قبول "المشروع المشهور"، من طرف جميع هذه الأحزاب والمنظمات التي أوردناها داخل هذه العمالة أو على مستوى وطني.

فمن ناحية أخذت الأحزاب اليسارية المختلفة بواسطة لسان حالها: "وهران الجمهوري" (Oran Républicain)، موقفها التأييدي المطلق لمناقشة المشروع المذكور وضرورة تطبيقه منذ بداية شهر فبراير ١٩٣٧. ولقد سخّرت وسيلة إعلامها الإيديولوجية "هته"، إضافة إلى صحافة مماثلة لأحزاب يسارية معروفة على مستوى القطاع الوهراني، لتجنيّد الرأي العام الأوروبي والجزائري حول ذلك المشروع^(٦).

فالوضع الحالي في الجزائر في نظر اليسار، كان يتصف "بالظلم الكبير" الذي يعيش فيه الجزائريون. وإن حلّ المسألة لا يمكن في الهيئات الانتخابية المنفصلة لدى الجزائريين، كما نادى به مشروع السيناتور "سوران" (Saurin)، و"دوريو" (Doriot) وغيرهم مثل "دورو" (Duroux)، و"غورنو" (Guernut)، لكن بعملية تساوي الأجناس البشرية في الجزائر، وهو ما يستطيع مشروع فيوليت تحقيقه منفرداً^(٧). فحسب الأحزاب اليسارية إذًا، إن "مشروع فيوليت" التجنّس، هو الاندماج التدريجي لعناصر السلالات الموجودة في الجزائر^(٨).

والمحلل للخطاب الإيديولوجي المحلي، وعلى مستوى الجزائر، داخل الصحافة بصورة مميزة، وعن طريق التدخلات في الاجتماعات والمهرجانات السياسية، يرى تركيز الأحزاب اليسارية - ولو بشكل متفاوت فيما بينها - على حل المسألة الجزائرية

باعتبارها قضية تطوير للعلاقة بين الفرنسي والجزائري، بل للوحدة الفرنسية. ولذلك لابد من تحديد موقف الاختبار، في نظر اليسار بين حصول الجزائريين على المواطنة الفرنسية في إطارهم الخاص، وبين الوطنية المتطرفة. أي إن رفض أحد الأمرين يؤدي بالضرورة إلى تطور الأمر الآخر. وهكذا فإذا تمّ التصويت على مشروع بلوم - فيوليت فإن حاجزاً سوف يُقام ضدّ الحركة الاستقلالية حركة نجم الشمال الإفريقي النامية، أي إن رفض دخول الجزائريين في الأمة الفرنسية هو "دفعهم للبحث عن أمة أخرى".

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى حماس واندفاع "كتلة الجمعيات الإسلامية لعمالة وهران" التابعة للشيخ السعيد الزاهري، والمتعاطفة مع الحزب الشيوعي، بجانب الأحزاب اليسارية، لتنشيط وسط الجماهير بعقدها الاجتماعات ومشاركتها في التجمعات، خصيصاً لتعبئة الرأي العام عبر العمالة في صالح تطبيق مشروع بلوم - فيوليت. وغالباً ما كانت تتميز تدخلات الكتلة ضدّ "أساليب الفاشية" المحلية مع "لامبر"، و"بيلا"، وفضح "دور الإدارة الاستعمارية" المتواطئة مع الكولون لمنع الإصلاحات. فكان الزاهري يذكر دائماً أن "فرنسة سوف تفقد الجزائر في حالة عدم تحقيق بعض الإصلاحات، وإذا لم تلغ القوانين الاستثنائية في الجزائر"^(٩).

وتعبئة كتلة الجمعيات الإسلامية من أجل تطبيق مشروع بلوم - فيوليت يلمس في استطاعة رئيسها - محرر الصفحة العربية في جريدة "Oran- Républicain" - وعناصرها الشيوعية كبوصحة قدور (بلقاسم) ومنظمتها الشيوعية "لجنة الدفاع عن الأحياء العربية" في عقد بعض الاجتماعات الهامة خلال شهر يناير ١٩٣٧، والتي كانت تجمع من ٨٠٠ إلى ٤٠٠٠ مستمع؛ حيث رفعت جمعياتها المتعددة شعارات ومطالب وطنية مثل "التعليم الرسمي للغة العربية... والحياة الكريمة، والتطور... ومقاومة قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية... ومقاومة الفقر... والجهل"^(١٠).

والملاحظ بالنسبة لهذه الكتلة، أن تجنّدها للمطالبة بالإصلاحات وبشكل خاص المطالبة بتطبيق مشروع فيوليت، والتمثيل النيابي الموسع، انصف بالنفس الطويل طوال بقاء الجبهة الشعبية في الحكم.

أما "فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين على مستوى العمال" فقد وافقت على مشروع بلوم - فيوليت في اجتماعاتها مع بداية يناير كنكك المنعقدة بدار بلدية مدينة وهران والذي حضره ممثلو جميع المؤسسات من نواب على مستوى الجماعات والبلديات والمجلس العام والمفوضيات المالية. وفي هذا الاجتماع تم التصويت بالإجماع على عدة اقتراحات استكرت مشروع "سوران" (Saurin)، وفضحت "ممارسة بعض شيوخ البلديات التي لا تطاق"، وهي التي تسعى "بالتهديد والابتزاز لحمل النواب المسلمين على الموافقة على أسلوب تمثيلي يتنافى مع طموحاتهم" (١١)؛ كما نددت اقتراحات النواب من جهة أخرى "بالهجمات الدنيئة ضد المؤتمر الإسلامي الجزائري" (١٢)، وأشارت أن فدرالية النواب المسلمين في الغرب الجزائري "تلح لميثاق هذه المنظمة بتقنتها وتعاطفها الصادق اتجاهها، ونؤكد لها انضمامنا الكامل لميثاق المطالب الذي أعدته".

كما أن الفيدرالية تتمنى "رؤية تحقيق هذه المطالب من طرف حكومة الجمهورية في أقرب وقت" (١٣).

ولقد اتخذت فيدرالية النواب المسلمين في هذا الاجتماع قرارها الذي جاء فيه: "إنها تكلف كل عضو من أعضائها بالتعاون مع لجنة المؤتمر الإسلامي لضم وتنظيم السكان المسلمين الموجودين في منطقته... لتحقيق لمطالب ميثاق المؤتمر الإسلامي الجزائري" (١٤).

وصراع النواب المسلمين من أجل التمثيل النيابي وتحقيق مطالب المؤتمر التي احتضنها شق في مشروع بلوم - فيوليت استمرت طيلة شتاء ١٩٣٧، وحتى مجيء لجنة التحقيق الحكومية التي رأسها السيناتور "لاغروزيلير" (Lagrosillière) إلى

الجزائر، وذلك في شهر مارس. ولقد لوحظ خلال شهر يناير انعقاد اجتماعين من طرف النواب المسلمين في كل من تلمسان (١٠ يناير)^(١٥)، وعين تموشنت (٢٢ يناير)^(١٦)، برزت فيهما مطالب التمثيل النيابي وضرورة تطبيق مشروع بلوم - فيوليت وتحقيق ميثاق المؤتمر الإسلامي الجزائري.

وانفرد النواب المسلمون من جهة أخرى بحملاتهم المتواصلة ضد مواقف شيوخ البلديات بالنسبة للمشروع المذكور ومناوئته، الأمر الذي دفع الدكتور ابن جلول إلى إصدار نداء من "أجل الوحدة" وتكوين وفد للسفر إلى باريس يوم ٢٤ فبراير ١٩٣٧. ولقد شارك في هذه اللجنة المشتركة (١٥) عنصراً من القطاع القسطنطيني و٣ من قطاع العاصمة) ونواب من القطاع الوهراني مثل الحاج حسن باشطرزي ولالوت، والشدالي بغدادي، وذلك من أجل مناقشة الموضوعين الهامين: مشروع فيوليت، وميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري. أي إن اشتراك النواب المسلمين ظل فعالاً داخل المؤتمر الإسلامي في هذه العمالة^(١٧)، بالإضافة إلى نضال بعضهم داخل الأحزاب اليسارية الأخرى^(١٨).

نشطت فروع المؤتمر الإسلامي على مستوى العمالة هي الأخرى في غمرة هذه الظروف ونظمت بعض الفروع القوية عدة مهرجانات واجتماعات، توجت بعضها باقتراحات تلح على ضرورة تحقيق مطالب "م. إ. ج" وأخرى بالتأييد للحكومة الشعبية ومشروع بلوم - فيوليت الموسع. ومن بين هذه المهرجانات والاجتماعات نشير إلى:

١- اجتماع لجنة "م. إ. ج" في غليزان في ١٤ نوفمبر وبداية ديسمبر ١٩٣٦^(١٩)، حيث عولجت مسألة توسيع التمثيل المتضمنة في المشروع المعروف واتخاذها كخطوة أولى للحصول على الحقوق السياسية الكاملة، مع المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية.

٢- اجتماع لجنة تلمسان في ١٠ يناير ١٩٣٧، حيث برز كل من بوشامة والمحامين قاضي محمد، وطالب عبد السلام ابن قلفاط، و"النجمي" معروف

بومدين. ولقد ركز المتخلون على مطالب "م.إ.ج." أمام حوالي ١٠٠٠ مستمع. وصوت في بدايته على جدول أعمال،/ رفضها ممثل النجم منفرداً^(٢٠).

٣- اجتماع لجنة الغزوات برئاسة سفوني بن عمر وحضور ٨٠٠ مستمع الذي تميز باستنكار الحملات الدنيئة من طرف أعداء المسألة الإسلامية والجهة الشعبية.

٤- اجتماع لجنة "م.إ.ج." والجهة الشعبية في بني صاف، حضره شيخ البلدية كونزاليس، والسيناتور "دوبوا" (Dubois)، ووفد من المؤتمرين التلمسانيين كبوشامة، والشيخ الهادي سنوسي وبادسي، والمحامي قاضي، وذلك يوم ١٥ يناير، فأشارت التدخلات إلى "إساءات فرنسا المستبدة، وإلى الظلم في الجزائر"^(٢١)، كما وجهت نداءات لاتحاد المسلمين لانعتاقهم^(٢٢).

٥- اجتماع كل من لجنة معسكر ومستغانم في ١٧ يناير^(٢٣)، والذي حضره حوالي ٣٠٠٠ مستمع منهم ٣/٤ من المسلمين، سجلت فيها تدخلات "بوتارم" و"ابن عيسى" و"ابن سعدون" و"شمريك" و"الطاهر"، نددت كلها بحملات الصحافة اليمينية و"النواب الرجعيين" ضد مشروع بلوم - فيوليت ومطالب المؤتمر الإسلامي.

٦- اجتماع لجنة تيهرت وسبدو في ٢٤ يناير.

٧- اجتماع لجنة مغنية في ٢٥ يناير.

٢- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "بين الجنسية القومية والجنسية السياسية":

في هذا الإطار، لابد من إثارة موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من المشروع الحكومي المذكور، ذلك أنه بعد إقدام العلماء في حركتهم الإصلاحية للدفاع

عن حقهم في القضاء والتعليم، ومطالبهم بإعداد القضاء والمعلمين في مدارس تلقن الفقه والعربية، وترعى تراثهما، فبعد الدفاع عن شروط عملهم، انتقل العلماء في دعوتهم لمعالجة المشكلات المختلفة على المستوى السياسي الجزائري؛ بمعنى أن حركة "ج.م.ع.ج" تأسست رسمياً وبمسؤولية منذ مشاركتها في التنظيم والإشراف على المؤتمر الجزائري وإعداد مطالبه الوطنية.

وإذا كان المؤتمر المذكور قد طرح "مسألة إلحاق الجزائر بفرنسة" ضمن موافقة العلماء على هذا المطلب رغم معارضتهم للدمج والتجنس الذي يعتبرونه محواً للشخصية الوطنية، فإنهم كانوا يفرقون في تبريرهم المؤيد للإلحاق، "بين الجنسية القومية والجنسية السياسية". «فالجنسية القومية في فهمهم، هي شاملة للمقومات والمميزات التي يتمتع بها الشعب والمتمثلة في اللغة التي يعرب بها ويتأدب بأدابها، والعقيدة التي يبني حياته على أساسها والذكريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها، والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات»^(٢٤).

ففي نظر العلماء "أن الأمة الجزائرية تتمتع بجميع المقومات والمميزات لجنسيتها القومية... أنه من المستحيل إضعافاً فضلاً عن إدماجنا"^(٢٥)، ورغم المطالبة بالإلحاق. أما بالنسبة "للجنسية السياسية"، فيرى العلماء «أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدينة واجتماعية وسياسية، مثل ما كان عليه مثل ما على الآخر من واجبات، اشتراكاً في القيام بها لظروف، مصالح ربطت ما بينهما»^(٢٦).

فالموافقة على الإلحاق إذاً، جاءت رغبة في حصول الجزائريين على الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، محافظين على مميزاتهم الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية التي أقرها المؤتمر الجزائري الإسلامي^(٢٧).

وموقف ممثل العلماء في الغرب الجزائري من مشروع فيوليت، يعكس لنا موقف "ج.م.ع.ج" المتحفظ والغير مندفع نحو المشروع الحكومي الحالي. فقد أشار البشير

الإبراهيمي "أن مشروع فيوليت صنع بناء على اعتبارات سياسية دقيقة، ووضعه في ألفاظ، استهوت نخبة من الجزائريين وشبابهم"، إلا أنه يحمل "معانٍ غامضة ... ويحمل ردودها كثير من الاحتمالات والتغييرات، ومنها ما يعدّ في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعيرات" (٢٨).

أما رئيس العلماء المسلمين الجزائري الشيخ عبد الحميد ابن باديس فقد رأى في المشروع شهر فبراير ١٩٣٧ محرراً بالشهاب، "أنه لا يمنح رضى الأمة الجزائرية الكامل، وأنه لم يقبل إلا كخطوة أولى نحو المساواة الكاملة" (٢٩). بين الفرنسيين والجزائريين.

تبرز النتيجة في الأخير، أن التأييد الذي حظي به مشروع بلوم - فيوليت على المستوى المحلي شتاء ١٩٣٧، كان مقروناً في أغلبية المناسبات السياسية الوطنية، بمطلب توسيع أحكام هذا المشروع التمثيلية والسياسية في صالح الجزائريين؛ وأخذ كقاعدة نحو الحصول على المساواة الكاملة، وبمطلب تحقيقي ميثاق المؤتمر الإسلامي الجزائري، وينقد الممارسات الإدارية الاستعمارية التعسفية.

على أن مسألة التصويت على مشروع بلوم - فيوليت ظل في أعين المسؤولين السياسيين الجزائريين عموماً رمزياً فقط كما أشار إلى ذلك "طالب" - رئيس م. ج. إ. بعد استقالة بشير - في بداية مارس ١٩٣٧ (٣٠)، وغيره من مسؤولي فروع المؤتمر أو على مستوى ج. ع. م. ج. والمناضلين. أي إن المشروع ظل "مشبوهاً" عندهم بنقائصه.

ولقد أصابت جريدة "الأمة" المزبانية عندما أشارت إلى تلك المواقف المختلفة في الأوساط السياسية، بقولها:

«كثير من جماعات المسلمين يققون أمام هذه الحوادث موقف الحياد. فمنهم "من يرى هذه المشاركة (في الانتخابات البرلمانية)، إنما هي سير جديد في "طريق الاندماج مع الفرنسيين ولو مع المحافظة على الحالة الشخصية" الإسلامية، ومنهم من يرى أن هذا

الإصلاح لا يفيد الجزائر شيئاً، لأن "هذه المملكة المستقلة في ماليتها - أي الجزائر - فالأوفق أن تطلب المساواة مع" النواب الفرنسيين في المجلس النيابي الجزائري. ومنهم من يرى غير ذلك، "لكن النواب الذين يمثلون الأمة في المجالس المحلية فقد أجمعوا على تمجيد "مشروع فيوليت الذي هو مشروع الحكومة. وإجماعهم هذا له تأثيره الكبير لا محالة" (٣١).

أما حقيقة الشبه والنقائص التي علقت بالمشروع الحكومي المعروف، فإنها تلمس على وجه الخصوص في الدراسة والتحقيق التي أنجزها الصحافي قسوس محمد العزيز (ق. أ. ع المتعاطف مع البشير الإبراهيمي) طيلة شهر كامل ونشرها في جريدة (Oran- Républicain) ما بين ٢٢ و ٢٦ مارس ١٩٣٧.

وهذه الدراسة التي اعتنت بتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي حاولت أن تبرهن على "أن الحفاظ على الحالة الشخصية الإسلامية للجزائريين هو من روح القانون الفرنسي أصلاً وتاريخاً" و"أن قضية المساواة والقانون الإسيجابي ومصلحة الطبقات المسلمة ومصلحة الأمة العليا تتطابق فيما بينها بتحقيق المشروع بل بتوسيعه الضروري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في صالح الجزائريين لنزع تلك الشبهات والشكوك" (٣٢). وتوصلت الدراسة في النهاية إلى التالي: «أن مشروع فيوليت هو شيء حاضر، ناقص، لكنه لقي القبول. فإذا رُفِض فإنه سيترك ذكرى خيبة أمل خطيرة، وإذا تم التصويت عليه فإنه سيعطي ارتياحاً ذهنياً كبيراً، بدون أن يحقق أي شيء، ولكنه سيسهم في خلق مناخ مناسب من أجل تغيير ديمقراطي في الجزائر. إذا فالعمل الجاد يجب أن يبدأ...» (٣٣).

وتستمر هذه الدراسة في تحليلها بأن أي فشل بالنسبة لقبول المشروع الحكومي يؤدي حتماً إلى "الخيبة" أي إلى "الوطنية" و"الانفصال". وهو ما ذكرت به دائماً "كتلة الجمعيات الإسلامية" للشيخ السعيد الزاهري وفدرالية النواب المسلمين لعمالة وهران

والأحزاب اليسارية المكونة "للتجمع الشعبي" (Le Rassemblement Populaire) محلياً. ومنها مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري على وجه الخصوص^(٣٤).

وكما هو متوقع، كان ردّ فعل المعمرين على مستوى عمالة وهران و- الجزائر - تجاه مشروع بلوم - فيوليت أن حاولت أجهزتهم السياسية المختلفة والمتعددة عرقلة أي إصلاح يكون في صالح الجزائريين. فتجنّدت "فيدرالية شيوخ بلديات العمالة" (Fédération des maieries) مبكراً منذ أن طرح المشروع الحكومي أمام البرلمان، كما جندت وسائل إعلامها المختلفة ومنظماتها وجمعياتها لإحباط المشروع الحكومي. وكان على رأس تلك المعارضة أكبر منظمة سياسية تمثلت في "التجمع الوطني للعمل الاجتماعي" (Rassemblement national d'action sociale) التي يرأسها شيخ بلدية وهران غابرييل لامبير (Gabriel Lambert)، قبل أن يتقلد كل من الحزب الشعبي الفرنسي (Le parti Populaire Français) والحزب الاجتماعي الفرنسي (Le parti sociale Français) بعد انغراسهما في القطاع الوهراني دور المناهض للمشروع الإصلاحي، طيلة حكم الجبهة الشعبية^(٣٥).

٣- حزب الشعب الجزائري يرفض المشروع الحكومي ويحاربه:

والجدير ذكره فيما يخص المواقف من طرح مشروع بلوم - فيوليت، هو معرفة رفضه من طرف الحزب الوطني، نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري، ومحاربته لفكرة المشروع قبل إعلانه، أن ذلك أن "حزب النجم" كان الطرف الوطني الوحيد الذي هاجمه ورأى فيه "الخطر الكبير الذي يهدد الوحدة الجزائرية" ولذلك ناشد الشعب الجزائري في تاريخ مبكر للوقوف ضده^(٣٦).

ففي نظر المسؤولين النجميين تبدأ خطوة الاندماج والتفرقة دخل "الأمة المسلمة" من "العشرين ألف من الأهالي الجزائريين الذين اختيروا ليصبحوا مواطنين فرنسيين". فهؤلاء ينتمون في أغليبتهم تقريباً إلى «فئة البرجوازيين التجاريين وكبار العقاريين الزراعيين والعناصر المثقفة والطرفيين، إذ اعتنى بصورة مميزة بالمدرسين والأساتذة

والأطباء والعسكريين... والمتطوعين في الجيش والقياد والأغوات والباشوات (وغيرهم)". فالمنورة العقيمة بصورتها هتة، تكمن في عملية "الياس عشرين ألفاً من الأهالي لباس المواطنة الفرنسية؛ فأسلوب الاستغلال الجديد الذي استحدثه فيوليت هو دفع الفئة - المميزة - في وجه الست ملايين أهلي مسلم والذين هم ما زالوا رعايا فرنسيين»^(٣٧) قانونياً.

وفي هذا الإطار جند "النجم" صحيفته "الأمة" وكثف من إصدار المناشير التي تدين محتوى مشروع فيوليت من الناحية الوطنية، ففي "عقيدة النجم" «إن اندثار مقومات الشعب الجزائري تبدأ من قبول المشروع الحكومي. فلذلك لا يمكن للشعب الجزائري أن يقبل تحت أي شكل كان، محوه وذوبانه عن طريق الاندماج، فوحدة هذا الشعب نفس اللغة والدين والعادات والتقاليد، تفرض عليه أن لا يتنازل عن جنسيته - العربية الإسلامية - من أجل ورقة تصويت، لذلك فإنه سيبقى كتلة متراسة بجميع فئاته، سيقود الصراع (المعركة) المنظم لنزع حريته الوطنية»^(٣٨).

فهدف المشروع الحكومي في نظر "حزب النجم" هو الوصول إلى تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية يستطيع خلالها الاستعمار أن يوسع من سيطرته وهيمنته الاستيطانية.

ومقابل معارضة المشروع الحكومي نجد نجم الشمال يطالب كعادته، ببرلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام. وهذا المطلب المتداول متشابه خلال ١٩٢٧ و ١٩٣٣ و ١٩٣٧، سيبقى فكرة مسيطرة وأساسية عند النجم وحزب الشعب الجزائري من بعده^(٣٩). وفي أثناء تأسيس "حزب الشعب" نجد مكتبه السياسي يستنكر من جديد أسلوب الاندماج والتجنيس، في صالح "سياسة تستهدف تحرير الجزائر للحصول على استقلالها الداخلي، وسياسياً وإدارياً، واقتصادياً... للانضمام بكل حرية داخل أسلوب أمن جماعي لفرنسة في البحر الأبيض المتوسط"^(٤٠). ويعتبر هذا الاستقلال الداخلي كمرحلة نحو الاستقلال الكامل للجزائر وهو ما اصطلح على تسميته في هذه الفترة بالدومنيون.

لذلك فإن النجم سيذيع بلاغه إلى الشعب الجزائري في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦، ومباشرة بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول وظهور المطالبة، ومباشرة بعد صدور قرار مجلس الوزراء الفرنسي (يوم ١٥ أكتوبر ١٩٣٦)، الذي يلح فيه على ضرورة التقدم بمشروع يمنح حق الانتخاب البرلماني للمسلمين، فجاء هذا البلاغ حينئذ كرد فعل قوي لما ورد، ليؤكد ما يلي: «نطلب لك برلماناً جزائرياً يضمن لك ذاتيتك وحقوقك أمام الأغلبية الساحقة من المستعمرين، ولا نريد إذلالك على يد أقلية ضئيلة في البرلمان الفرنسي لا ينجو ضمائرهم من عبث العابثين... ولا نطلب إلحاقك بفرنسة لتكون فرنسويّاً عزيزاً كما يقولون»^(٤١).

واستمر هذا البلاغ في الشرح «إن مبادئ حزبك الوطني - أي النجم - الذي أسس على المليّة من أول يوم، هو السعي لتحريك بالطرق المشروعة في دائرة إسلامك وجنسيّتك العالية المتألّقة في بطون الأجيال والدفاع عن كرامتك والذود عن حماك في محيط ذاتيتك الشريفة المقدسة. تلك هي مبادئنا التي فطرنا عليها وأنشأنا عليها، وقدمناها للحكومة في كراس يوم ٢٣ جوان ١٩٣٦، بواسطة وفد من رجالنا وعليها نبقي، وعليها نحيا، وعليها نموت، إن وجب الموت»^(٤٢).

وتصادف رفض المشروع الحكومي الرسمي من طرف نجم الشمال الإفريقي قاعدياً وذلك بمواجهة فروعه المنغرس في المدن الجزائرية خلال هذه الفترة كلاً من طروحات لجان المؤتمر الإسلامي الجزائري والجهة الشعبية مثلاً حصل في تلمسان يوم ١٠ يناير ١٩٣٧، وذلك بمناسبة مشاركة فرع هذه المدينة في اجتماع نظمه "المؤتمرون" ومسؤولو الجهة الشعبية؛ فما كان من رئيس فرع النجم - معروف بومدين - إلا أن "صرح بعدائه لجميع المشاريع المقترحة حالياً، وأنه سوف يناضل مع أصدقائه حتى الممات إن تطلب الأمر ذلك، لتحقيق انتصار أفكار نجم الشمال الإفريقي"^(٤٣).

وكان لهذا التصريح أثره في تعزيز سير أشغال هذا الاجتماع، خصوصاً وأن قسماً كبيراً من المعمرين الحاضرين بدأ ينادي "بحياة النجم" تنكيلاً بمطالب المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم - فيوليت.

وعبر نجم الشمال الإفريقي على لسان مسؤوله في الناحية الغربية من البلاد (معروف بومدين) عن رفضه لمشروع بلوم - فيوليت عندما استجوبه قسوس محمد العزيز الذي كان بصدد جمع انطباعات شخصيات القطاع الواهرائي السياسية، فوضح حينئذٍ معارضته الثابتة ومعارضة أصدقائه، مستدلاً «أن مشروع فيوليت لا يطرح القضية جيداً، وأنه لا يستطيع ... أن يوفق بين مصالح الشعب الجزائري المسلم ومصالح الشعب الفرنسي... فمنذ أمد طويل، حصلت محاولة الإغراء بهذا المشروع لإخواننا المتقنين لتلقيهم تذوق الصبر...»^(٤٤).

خاتمة:

فكل هذه المواقف المختلفة التي أتينا عليها مؤيدة للمشروع الحكومي والمتحفظة منه والرافضة له على الإطلاق، سوف تتبلور أكثر فأكثر عندما تقدم الحكومة الفرنسية على حل نجم الشمال الإفريقي في المستقبل، وتعزم على إرسال لجنة تحقيق في الجزائر مع بداية ربيع ١٩٣٧ برئاسة السيناتور "لاغروزيليز"، الأمر الذي سيبلور مرة أخرى صراع الحركة الوطنية في الجزائر حتى خريف ١٩٣٧.

تنبيه لبعض المختصرات الواردة في النص:

	(ط): طبعة
	(ص): صفحة
	(م): محلة
Bull (Bulletin) « »	نش (نشرة) «.....»
p.p de la page à la page	(ص.م.م) من صفحة... إلى صفحة...
Série « H »	سلسلة «هـ»
Travaux -Les- parlementaires	(أ.ش.م) الأبحاث البرلمانية
(A.F) Afrique (L') Française	(أ.أ.ف) إفريقيا الفرنسية
(C.A.O.M) Centre des Archives d'Outre-mer à Aix-en Provence	(أ.م.ب.أ.كس) أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (فرنسا)
(R.E.M.A) Rassemblement (Le) Fronco- Musulman Algérien	(ت.ف.أ.ج) التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري
(F.P) Front (Le) Populaire	(ج.ش) الجبهة الشعبية
(U.O.M.A)	(ج.ع.م.ج) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
(P.P.A) Parti du Peuple Algérien	(ح.ش.ج) حزب الشعب الجزائري
(F.E.M) Fédération (La) des Elus Musulmans	(ف.ن.م) فدرالية النواب المسلمين
(F.E.M.C) Fédération (La) des Elus Musulmanes du Constantinois	(ف.ن.م.ق.ق) فدرالية النواب المسلمين للقطاع القسنطيني
(F.E.M.O) Fédération (La) des Elus Musulmans de l'Oranie	(ف.ن.م.ق.و) فدرالية النواب المسلمين للقطاع الوهراني
(C.A.M.O) Comité (Le) d'Action Musulmane de l'Oranie	(ل.ع.أ.ع.و) لجنة العمل الإسلامي لعمالة وهران
(D.A.W.O) Direction -La- des Archives de la Wilaya d'Oran	(م.م.و.و) مديرية المحفوظات بولاية وهران
(C.I.E.G.G.A) Centre (le) d'Information et d'Etude du Gouvernement Général d'Algérie	(م.أ.د) (ح.ع) مركز الاستخبار والدراسات (الحكومة العامة)
(C.I.E.P.O) Centre (le) d'Information et d'Etude du Préfecture d'Oran.	(م.أ.د) (ع.و) مركز الاستخبار والدراسات (عمالة وهران)

الهوامش

- (١) Viollette (M) l'Algérie vivrait-elle? Paris, 1931, p. 503.
- (٢) نفس المصدر أعلاه، ص ٤٢٦.
- (٣) من موظفين، حملة الشهادات، وحملة أوسمة الشرف، وحملة الشهادة الابتدائية والمتزوجين من الفرنسيات... والموظفين الماليين، ونواب مجلس العمالات... طالع "ج. ر. ج. ف"، الوثائق البرلمانية، ملحق رقم ١٥٩٦، جلسة ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦.
- (٤) "لازار (ك)، انضمام الأهالي الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية"، فإنه يقدم عدد ٢٧٠٠٠٠ تقريباً، أي ١/١٠ الهيكل الانتخابي في المجتمع، انظر الصفحة ١١٢.
- (٥) ما عدا "نجم الشمال الإفريقي" - حزب الشعب الجزائري لاحقاً - الذي عارض المشروع كما سنرى، ورأى فيه "أداة استعمارية حددت لتقسيم الشعب الجزائري"، واعتبره حاجزاً في طريق الوطنية الجزائرية.
- (٦) طالع الدراسة الجامعية التي أنجزها "صوفي عواد" في هذا الباب "جريدة وهران الجمهورية والمشاكل الجزائرية ١٩٣٧-١٩٣٨"، رسالة الدراسات المعمقة، العاصمة، ١٩٧٦.
- (٧) Oran- Républicain, n° du 2 Février 1937.
- (٨) Idom, n° 6 du Avril 1937.
- (٩) Idom, n° 25 du Avril 1937.
- (١٠) طالع مثلاً تقرير ٧ يناير ١٩٣٧ (رقم ٢٨٧)، مديرية الأرشيف بولاية وهران، علبة ٤٠٦٠، أو أرشيف ما وراء البحار باكس أون بروفانس علبة ٩٤٤٧، تقرير رقم ٢٨٧، حول اجتماع ٦ يناير، من الشخصيات الحاضرة والتي تناولت الكلمة هناك، إلى جانب الشيخ محمد السعيد الزاهري بلقاسم، ورئيس الجبهة الشعبية في وهران "أوروبو" والشيوعي "زيتاسي" والراييكالي "بوجوس" والسيناتور "دوبوا" (ق.ف.أ.ع) هناك المناضل بوخديمي كمال وابن عيسى وقايد

سليمان وقسوس عبد العزيز وبله محمد الذي ترأس هذا الاجتماع بالنسبة لهذا الأخير تجدر الإشارة إلى دوره مع أخيه، وبكوشة حمزة في تأسيس أول صحيفة باللغة العربية في وهران، وهي "المغرب العربي" التي ستؤيد الشيخ البشير الإبراهيمي. أما قسوس عبد العزيز فسينظم إلى ممثل العلماء في غرب عندما يؤسس "كتلة العمل الإسلامية لعمالة وهران" خلال منتصف شهر فبراير القادم، واستمر نشاط كتلة الزاهري في عقدها منفردة اجتماعات أخرى مماثلة في المحمدية (١٢ يناير) وفي وهران مرة أخرى (١٥ يناير) واشتركت في عقد اجتماع مع الجبهة الشعبية في وهران يوم ١٧ يناير أيضاً.

Oran – Martin, n° 8 Janvier 1937. (١١)

Op. Cit. n° 8 Janvier 1937. (١٢)

Idom. (١٣)

Ibidem. (١٤)

م.أ.و.و. علة رقم ، تقرير رقم ٩٥٧، مؤرخ في ١٨ يناير ١٩٣٧. (١٥)

م.أ.و.و. علة رقم ٤٠٦٢، تقرير رقم ١٤٦٢، مؤرخ في ١٨ يناير ١٩٣٧. (١٦)

على نقيض ما كان القطاع القسنطيني في هذه الفترة. (١٧)

Oran- Républiquain, n° du 24 Février 1937. (١٨)

م.أ.و.و. علة "النشر الإعلامية الأهلية"، عدد ١٦ نوفمبر-١٥ ديسمبر (١٩)

١٩٣٦.

٢٠. أ.كس علة 9H48 رقم ٣٦٢، مؤرخ في ١١ يناير ١٩٣٧. (٢٠)

٢١. أ.كس علة 9H48 رقم ١٦٢، مؤرخ في ٦ يناير ١٩٣٧. (٢١)

٢٢. أ.كس علة 9H48 رقم ٣٦٢، نفس المصدر. (٢٢)

Oran- Républiquain, n° du 18 Janvier 1937. (٢٣)

٢٤. الشهاب، عدد فبراير ١٩٣٧، ص ص ١٠٤-١٠٦. (٢٤)

- (٢٥) نفس المصدر.
- (٢٦) نفس المصدر أعلاه نفس العدد.
- (٢٧) نفس المصدر المذكور.
- (٢٨) الإبراهيمي "الشهاب" عدد يوليو ١٩٣٦، ص ٢٠٣. عن سعد الله (أ).
- المرجع السابق، ص ١٧.
- (٢٩) Ageron (ch.R), l'Algérie algérienne de Napoléon III à Dagaule, Paris, Sindbad 1980, pp. 100-129.
- (٣٠) Oran- Républicain, n° du 8 Mars 1937.
- (٣١) جريدة "الأمة" عدد ٥ ذو الحجة ١٣٥٥، فبراير ١٩٣٧.
- (٣٢) Oran- Républicain, idemi.
- (٣٣) Ibidem.
- (٣٤) ذكر المناضل باديسي محمد في إحدى المناسبات السياسية "أنه من المعتقد في حالة فشل الإصلاح... أن تترتب نتائج وخيمة تؤدي إلى غضب شرعي عند الأهالي" طالع م.أ.و.و. نشرة الصحافة الأهلية لشهر أبريل ١٩٣٧، ص ٣.
- (٣٥) Cf "Bull de la presse indigène", mois d'Avril 1937, p 3. (D.A.W.O).
- للتوسع في هذا الباب تجدر مطالعة جريدة اليمين Oran- Martin و L'Echo d'Oran في هذه الفترة. طلع أيضاً جابرييل لامير، "الجزائر ومشروع فيوليت، مطبعة بلازا وهران ١٩٣٧، ١٥٥ صفحة، "وكونير - فرنسيس، اليمين المتطرف في القطاع الوهراني ١٩٣٦-١٩٤٠ م. ت. ج. م. أكتوبر ديسمبر ١٩٣٧، ص ص ٥٦٨-٥٩٤. قارن.
- Cf Courtin (H), "Contribution à l'étude de la question indigène", Alger le 15 septembre 1937 C.A.O.M- AIX- carton10 H89, Eude n 11.

- (٣٦) أصدر مصالي الحاج أثناء وجوده بتلمسان خريف ١٩٣٦ البلاغ التالي :
 "أيها الشعب الجزائري قف في وجه مشروع فيوليت"، والذي نشرته جريدة الأمة
 الباريسية في يناير ١٩٣٧.
- (٣٧) مصالي الحاج، المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٩.
- (٣٨) صحيفة الأمة الباريسية، عدد يناير ١٩٣٧.
- (٣٩) أجرون (ش.ر)، نجم الشمال الإفريقي، والنموذج الشيوعي، ص ٢٠٧.
- (٤٠) أجرون (ش.ر)، نجم الشمال الإفريقي، المرجع السابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.
- (٤١) م.أ.و.و. علبة ٤٤٧٥، عنوان الوثيقة "بلاغ من مصالي الحاج إلى الشعب
 الجزائري"، مؤرخ في ١٣ نوفمبر ١٩٣٦ لمطبعة العربية بالجزائر.
- (٤٢) م.أ.و.و. علبة ٤٤٧٥، نفس الوثيقة "بلاغ الحاج مصالي إلى الشعب
 الجزائري".
- (٤٣) C.A.O.M (AIX), cart 0H 48 rapport n 262 du 11 Janvier 1937.
- حضر هذا الاجتماع جانب "معروف بومدين" من النجميين كل من ميموني محمد،
 ومشاوي محمد، وسنوسي غوتي، وسنوسي محمد.
- (٤٤) Oran- Républicain, n° du 8 Avril 1937.